الحكم الرشيد ودوره في إدارة السياسات التنموية.. دراسة تحليلية

المكي مُحَمَّد بن قبلية
almakibengablia@gmail.com

الملخص:

ظهر مصطلح الحكم الرشيد في السنوات الأخيرة، وكانت أنظمة الحوكمة الفعالة عنصر حاسم في الإدارة المؤسسية على جميع مستويات الحكومة، هذا التطور ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهود المستمرة التي تهدف إلى تسريع العمليات الإدارية من خلال الإصلاحات الشاملة.

إن التطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات تنموية ناجحة وتنفيذ هذه السياسات وتحقيق التوافق بين الحكم الرشيد والسياسات التنموية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد ـ السياسات التنموية ـ الدول ـ التنمية الاقتصادية ـ تجارب دولية . ماليزيا ـ سنغافورة ـ رواندا.

Abstract

The term good governance has emerged in recent years, and effective governance systems have been a critical element of institutional management at all levels of government. This development has been closely linked to ongoing efforts aimed at accelerating administrative processes through comprehensive reforms.

The development witnessed by modern societies has led to an increase in their demands and pressures in order to place these demands within successful development policies, implement these policies, and achieve compatibility between good governance and development policies

Keywords: good governance - development policies - countries - economic development - international experiences - Malaysia - Singapore - Rwanda.

مقدمة

إن مفهوم الحكم الرشيد يشكل مقاربة ونموذجًا سياسيًا معاصرًا لإدارة المجتمع، مبنيًا على مبادئ ومعايير التميز السياسي و الرشادة في الحكم، و يسعى هذا النهج إلى تحسين الاستثمارات في الأصول المادية والإنسانية والفكرية للدولة، وبالتالي ضمان أقصى قدر من الكفاءة والشفافية ويُنبّه على الاعتراف بالسيادة في حكم القانون، والتناوب في الحكم، والحفاظ على الكمال، وتغطية مبادئ السيطرة والمسؤولية

في المجتمع المعاصر، تتطلب التوقعات والضغوط المتزايدة دمج استراتيجيات التنمية الفعالة في إطار السياسات، وضمان التوافق بين الإدارة السليمة ومبادرات التنمية. وقد أطلقت المؤسسات المالية الدولية إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد واستخدامها، وخاصة بالمقارنة مع الأنظمة الاقتصادية السابقة وتطبيقها على الدول النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الأزمة الرأسمالية في السبعينيات والمناقشات الفكرية اللاحقة بين المؤسسات المالية حول الأسباب الجذرية والتفسيرات للاتجاهات والانخفاضات التضخمية تدفقًا فكريًا جديدًا داخل النموذج الرأسمالي، المعروف عادة باسم المدرسة النقدية، وعلى رأسها الاقتصادي" **فريدمان ملتون Friedman Melton** " ويتمثل هذا التيار في إطار المدرسة الاقتصادية النيو كلاسيكية، ويؤمن بمبادئ النظام الرأسمالي الأساسية، بما في ذلك الحرية الاقتصادية وقيود دور الدولة في الاقتصاد والاعتماد على آليات العرض والطلب.

يُعطي هذا التيار أهمية قصوى للدور الذي تلعبه النقود في معالجة التضخم، ولذلك فقد تبنى صندوق النقد الدولي سياسات إصلاحية قائمة على دراسة الاختلالات في موازين المدفوعات من أجل تصحيحها.

مشكلة الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتقديم إطار فكري شامل لمفهوم الحكم الرشيد وربطه بالسياسات التنموية وتطرح الدراسة السؤال الرئيسي التالي : **ما هو الحكم الرشيد ، وما علاقته بالسياسات التنموية** و سؤالين فرعين هما **هل يمكن في ظل توفر وجود قيادة راشدة تنفيذ سياسات تنموية ناجحة** ؟ واذا كان ذلك ممكنا ، **فماهي الدول التي استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية في ظل القيادات الراشدة التي حكمتها** ؟وسيحاول الباحث في هذه الدراسة استعراض بعض التجارب التنموية الناجحة لبعض الدول التي مرت بحروب وازمات مثل روندا و ما حققته من تنمية في ظل القيادة الرشيدة وتجربة بعض الدول التي قامت بسياسات تنموية ناجحة في ظل القيادة الرشيد والحكم الرشيد مثل ماليزيا وسنغافورة .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الدراسة في أنها تقدم دراسة تحليلية للحكم الرشيد ودوره في إدارة و تنفيذ السياسات التنموية والعلاقة بينهما ومدي امكانية تحقيق تنمية اقتصادية في ظل مثل هذه القيادة الرشيدة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لجملة من الأهداف وهي:

1) توضيح مفهوم الحكم الرشيد والسياسات التنموية.
2) بيان العلاقة بين الحكم الراشد والسياسات التنموية.
3) التعرف على تجارب بعض الدول الناجحة والتي حققت تنمية واصبحت من الدول المتقدمة في ظل الحكم الرشيد

تساؤلات الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتقديم إطار فكري شامل لمفهوم الحكم الرشيد وربطه بالسياسات التنموية وتطرح الدراسة السؤال الرئيسي التالي: **ما هو الحكم الرشيد، وما علاقته بالسياسات التنموية** وسؤالين فرعين هما **هل يمكن في ظل توفر وجود قيادة راشدة تنفيذ سياسات تنموية ناجحة؟** وإذا كان ذلك

ممكنا، **فماهي الدول التي استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية في ظل القيادات الراشدة التي حكمتها؟**

حدود الدراسة:

ـ الإطار الموضوعي: الحكم الرشيد والسياسات التنموية.

ـ الإطار المكاني: دولة ليبيا وبعض الدول ذات التجربة في هذا المجال.

ـ الإطار المجالي: يندرج موضوع البحث ضمن مواضيع المحور السياسي في المؤتمر الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة.

المنهج المستخدم:

البحث دراسة نظرية تحليلية مقارنة، لا تعتمد الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ولا تحتوي جداول أو أشكال بيانية وسيقوم الباحث باستخدام:

1) منهج تحليل المضمون وذلك لتحليل مفهومي الحكم الرشيد والسياسات التنموية.

2) المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين الحكم الرشيد والسياسات التنموية ، مع تقديم بعض تجارب الدول

خطة الدراسة وتقسيماتها

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تضمن كل مبحث عددا من المطالب وذلك وفق الآتي :ـ

المبحث الأول: الحكم الراشد والسياسات التنموية. إطار مفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

أولا: المفهوم اللغوي للحكم الراشد ويتضمن: 1) الحكم 2) الراشد

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للحكم الراشد ويتناول

1) أصل ونشأة المصطلح 2) مفهوم وتعريف الحكم الراشد

ثالثا: الحكم الراشد والمؤسسات الدولية ويشمل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقرير التنمية البشرية لسنة 2002

المطلب الثاني: مفهوم السياسات التنموية ويتضمن:

أولا: مفهوم السياسات التنموية:

ثانيا: معوقات ترشيد السياسات التنموية وهي المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ثالثا: سبل تفعيل السياسات التنموية

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية في البلدان النامية ويتناول

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

المبحث الثالث: الحكم الراشد والسياسات التنموية. تجارب دولية ناجحة

المطلب الأول: التجربة التنموية في ماليزيا

المطلب الثاني: التجربة التنموية في سنغافورة

المطلب الثالث: التجربة التنموية في روندا

المبحث الأول

الحكم الراشد والسياسات التنموية.. إطار مفاهيمي

لقد أخذ مصطلح الحكم الراشد مكانا بارزا في خطابات وتقارير المؤسسات المالية والمنظمات الدولية، كما مثل موضع اهتمام الباحثين والأكاديميين، فصيغ في سياقات معرفية مختلفة تعكس توجهات وقيم أصحابها، كما أن تطور المفهوم أخذ بعدين متوازيين حيث يعكس البعد الأول قيم الرشاد التي تحملها الحضارة الإسلامية، في حين يعكس البعد الثاني توجهات الفكر الغربي التي جاءت بها الفلسفة اليونانية.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد..

إن ضبط تعريف جامع لهذا المفهوم خلق تباينا في وجهات النظر بالنسبة للدول نتيجة تباين مجالات استخدامه واختلاف الفهم والمدلول للمصطلح بين الأكاديميين والمؤسسات والمنظمات الدولية،

بالإضافة إلى تخوف بعض الدول من فرض قيم معينة تتنافي وخصوصياتها الثقافية والايديولوجية. (زغيشي، 2020، ص 13)

أولا: المفهوم اللغوي للحكم الراشد:

يرتبط الحكم الراشد في جانب منه بمجموع الآليات السياسية والاقتصادية والإدارية ضمن الأطر القانونية التي تدعم المشاركة في اتخاذ القرارات بالاعتماد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بينما يظهر جانبه اللغوي أنه يتكون من مصطلحين هما: الحكم (أولا) ثم الراشد (ثانيا) (زغيشي، 2020، ص 13)

1) الحكم

يُعرِّف المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الله تعالى بأنه الحكيم والحاكم والحقيم، وهو القاضي العدل الذي يتقن الأمور ويحكم عليها بحكمة.

ويُعرَّف الحكيم بأنه من يتمتع بالحكمة، وهي معرفة الأشياء بأفضل الطرق العلمية، أي أنه يكون عليمًا وقادرًا على فهمها وفهم تداعياتها. أما الحكم فهو العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر الفعل "حكم" الذي يعني القضاء والفصل، كما قد يُشير إلى المنع أو الرد، ومن هنا جاءت تسمية الحاكم بين الناس بهذا الاسم؛ لأنه يمنع الظالم من ارتكاب الظلم. ويرجع أصل الحكومة إلى ردع الأفراد عن ارتكاب الظلم. (المعجم الوسيط، 2004، ص 190)

إن مفهوم الحكم" Governance " يمثل نموذجًا سياسيًا معاصرًا لإدارة المجتمع، مبنيًا على مبادئ ومعايير التميز السياسي ، والرقى بإدارة شؤون المجتمع ، و العمل على تطويره اقتصاديا و اجتماعيا (كريم، 2006، ص 95) ، واقامة هذا المفهوم على مبادئ العلم والحكمة و العدل وهي مبادئ سامية ، تعتبر أسس هذا الحكم ، فهذا المصدر (ح ك م) يشير لذلك ويعبر عنه لذا فإن كلمة (الحكم) تعد الترجمة المقابلة لمصطلح اللغة الانجليزية " Governance" لأنه يتمحور حول ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، بأساليب قانونية ناجعة بما تحتويه من قيم المشاركة

والمساءلة، بعيدا عن كل اعتبار ديني أو إيديولوجي يؤدي إلى الإخلال بالمعني الدقيق للمصطلح. (زغيشي، 2020، ص 14)

2) الراشد

يُعرِّف معجم "لسان العرب" لابن منظور كلمة "الراشد" أو "الرَشِيد" على أنها الدلالة على بلوغ غاية الأمر واتباع الطريق الصحيح، ويكتسب هذا المعنى أهمية دينية، حيث أن "الرَشِيد" من أسماء الله تعالى، مما يدل على قدرته على هداية خلقه إلى مصالحهم، أي توجيههم وإرشادهم إليها، وتُعد الكلمات "الرُّشْدُ" و"الرَّشَدُ" و"الرَّشَادُ" بمثابة نقيض للضلال والانحراف والفساد، فكلمة "راشد" أو "رشيد" تُطلق على من يُوفق إلى غرضه ويخطو على الطريق الصحيح.،من هنا جاءت تسمية خلافة الإسلام بالخلافة الراشدة، نظراً لالتزامها بالهداية الصحيحة والاتباع السليم لدين الله تعالى. (ابن منظور، لسان العرب، ص 17)

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للحكم الراشد:

1) أصل ونشأة المصطلح:

وظف مصطلح الحكم (Governance) في لغات مختلفة منذ بضعة قرون، حيث استخدم منذ القرن الثاني عشر في فرنسا في إطار تقني "" إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، حيث يشير المؤرخون الإنجليز في العصور الوسطي إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية "" في سنة 1840 م استعار الملك تشارلز ملك مملكة بيدمونت وسردينا مصطلح (buon govemo) كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته. كما أن هذا المصطلح استعمل أيضا في إيطاليا في القرن الرابع عشر، فقد استخدم (أمبريجيو لورنزيتي) عبقريته و فنه داخل قصر بلدية سيينا في إيطاليا، ليعبر عن شكل الحكم الجيد برسمه لشخصية (جوستيتيا) معبرا من خلالها على العدالة برسمها مرتين فيما صور الحكم الفاسد من خلال شخصية (تيوانيا) لترمز لديه عن الطغيان و الحكم الفاسد وهما شخصيتان رمزيتان اختارهما(أمبريجيو لورنزيتي)، ليعبر من خلالهما عن الحكم (صابر، 2020، ص 8) ، وللتعبير عن

الحكم الراشد أو مصطلح "حكومة ناضجة" تم استخدام الكلمة الاغريقية "kubernanē" وهي تعني قيادة السفينة و توجيهها ، ليتم تطويرها واستخدام الكلمة اللاتينية "gubernare" ، وفي فرنسا استخدم المصطلح في القرنين الثالث عشر و الرابع عشر، حيث جرى استعماله لتعني الحوكمة (gouvernement) ، ليطلق في اللغة الإنجليزية على كلمة (governance) وفي العام 1478 ظهر كمفهوم ومصطلح قانوني " دواي، 2018، ص 33)، وفي عام 1937كتب Ronald Coasc بحثا بعنوان (the nature of the firm) يشير فيه لمصطلح الحاكمية (عزي، وجلطي، 2006) و فيما يتعلق بترجمته إلى اللغة العربية فقد كان مصطلح الحكم الراشد مثارا للجدل والتباين والخلاف في ترجمته و الوصول إلى ما يعنيه في اللغة العربية ، فقد استخدمت العديد من المصطلحات للإشارة إليه ((الحكم الجيد ، الحوكمة، الحكامة، الحكم الرشيد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع)) (صابر، 2020، ص 8)

2) مفهوم وتعريف الحكم الراشد:

إن الفهم الدقيق لمصطلح الحكم الراشد يواجه صعوبتين رئيسيتين هما: أن الحكم الراشد متعدد الأبعاد، تختلط فيها القوانين والاتجاهات والمعتقدات والسلوك البشري وهي الصعوبة **الأولى** والصعوبة **الثانية** فهي أن معظم العوامل المكونة لمفهوم الحكم الراشد تبني بشكل رئيسي على الفهم الذاتي لهذه العوامل.

الحكم الرشيد يُعد مجموعةً من المبادئ التوجيهية الطموحة التي تهدف إلى مساعدة القادة على الالتزام بالعمل الإداري بطريقة شفافة ومحاسبية، حيث يتمتع الجميع بالمساءلة بموجب قواعد واضحة لا تقبل الجدل أو النقد. يسهم جميع أصحاب المصلحة في تحقيق هذا الغرض من خلال أنشطتهم في مجال الإدارة، والتي أصبحت ضروريةً في جميع البيئات الاقتصادية المعاصرة. (عزي، وجلطي، 2006)، يعرف فرانسو مريان Francois Marrien الحكم الراشد على انه قدرة الاعوان في المؤسسات العمومية على استخدام الموارد والخبرات والقدرات و تحمل المسؤولية في تسيير هذه المؤسسات بفعالية وبطرق جديدة وتنفيذ مشاريع وخلق تحالفا يقوم على الفعل الجيد ورؤية جديدة (عزي، وجلطي،

2005) وعرف شارل فيليب دفيد "David Philippe-Charles " الحكم الراشد على أنه يشير إلى المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة فهو يستند عموما إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك القوانين والقواعد القانونية.(زغيشي ، 2020 ، ص 21)، أما ماركو رانجيون Marco Rangeone و تايبلوت Thiebault فيعرفان الحكم الراشد بأنه مشاركة ومساهمة الاعوان في تشكيل السياسة ورسم شكل جديد من الحكم يقوم على التعاون بين القطاعات الحكومية والمنظمات والجماعات المحلية والمواطنين (صابر، 2020 ، ص 10)

ثالثا: الحكم الراشد والمؤسسات الدولية

1)البنك الدولي:

في تقريره المعنون "" إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"" يطرح البنك الدولي وصفا لأزمة المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء ففي عام 1989 ويؤكد في تقريره على ان فشل السياسات وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية يعود إلى الفشل في محاربة الفساد وعدم كفاءة الإدارة الحكومية في هذه الدول .(شعراوي ، 1999 ، ص 108)،ويقدم البنك الدولي تعريفا للحكم الراشد على أنه: ((من أجل تحقيق التنمية وإدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية يجب اللجوء للسلطة السياسية الجيدة للتحكم في ذلك))، ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة دولية تناولت مفهوم الحكم الراشد ، عبر سلسلة من البحوث والتقارير والدراسات التي كان يعدها في مجال التنمية ومكافحة الفساد ثم حقوق الإنسان والديمقراطية ، ويورد البنك الدولي في التقرير الصادر عنه في العام 1992 تعريفا آخر فيعرفه " بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة الوطنية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للتنمية.

ويُمكن تقسيم هذا المفهوم إلى ثلاثة أبعاد رئيسة:

1. شكل النظام السياسي: ويشمل هذا البعد نوع النظام السياسي السائد في الدولة، سواء كان ديمقراطياً أو استبداديا، وأثره على عملية التنمية.

2. أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة: وهذا البعد يركز على كيفية استخدام الدولة للموارد المتاحة لديها لتحقيق الأهداف التنموية.

3. قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات:

ويشمل هذا البعد مدى فعالية الحكومة في وضع وتطبيق السياسات العامة، والقيام بوظائفها المختلفة بشكل فعال وفعال. (دواي، 2018، ص 36)

2) **صندوق النقد الدولي**: يشير مفهوم الحكم الراشد، كما يعرفه صندوق النقد الدولي، إلى إطار شامل يشمل كافة جوانب إدارة دولة ما. يتضمن ذلك سياساتها الاقتصادية ونظامها التنظيمي بالإضافة إلى التزامها بحكم القانون. وبهذا المعنى، يهتم الصندوق بهذا المفهوم من زاويتين رئيسيتين: الأولى ترتبط بوظيفته الأساسية في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز الجوانب الاقتصادية للحكم الراشد.

أما الثانية فتتعلق بالبعد السياسي للمفهوم، حيث يشترط الصندوق احترام حقوق الإنسان وإصلاح حوكمة الشركات كشرطين أساسيين في برامج الإقراض التي يقدمها(زغيشي، 2020، ص 16)

a. **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**: حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 م الحكم الرشيد على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. يشمل هذا التعريف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم". ولقد لقي هذا التعريف تأييد كبيرا من قبل العديد من المنظمات الدولية وفرق العمل المعنية بمسألة الحكم الراشد ويتضح ذلك جليا من خلال إعلان الألفية الذي اعتمده قادة العالم سنة 2000م،والذي اعترف بالصلة الوثيقة بين الحكم الراشد والتنمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى خطة التنمية لما بعد 2015م والتي ذهبت إلى أبعد من ذلك من حيث دور الحكم الراشد في تكوين مؤسسات حكم فعالة، و نظم تستجيب لاحتياجات المواطنين ودوره في تعزيز التحرر من الخوف والعنف والجريمة ، وبالتالي فإن تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمفهوم الحكم الراشد يعتبر تعريفاً واسعا من حيث تطرقه إلى ثلاثة جوانب

أساسية من جوانب الحكم وهي الجانب الاقتصادي والجانب الإداري ثم السياسي، وهذا من أجل خلق بيئة آمنة وسليمة توفر المناخ الملائم للاستثمار والتنمية (زغيشي، 2020، ص 17).

3) تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 م: وضع التقرير تعريفا للحكم الراشد، فهو حسب منظوره ""الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان وحقوقه ويضمن المشاركة السياسية وترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا، وضمان مصالح وحقوق المواطنين من خلال المؤسسات والآليات التي تضمن ذلك وتعمل على تحقيقه، بالمقابل يؤدون التزاماتهم كما يحلون خلافاتهم عبر الوساطة.

كما يتيح قيم المشاركة والشفافية والمساءلة ويكفل تحديد الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق الآراء (صابر، 2020، ص 11)

المطلب الثاني: مفهوم السياسات التنموية

ليس من الممكن أن نفترض أن التنمية الاجتماعية تحدث بشكل عفوي أو مستقل، مما يؤدي إلى تحسين مستمر. بدلاً من ذلك، فهي عملية متعمدة ومقصودة تتطلب التخطيط الدقيق والتنفيذ والمراقبة. من أجل تحقيق النجاح، من الضروري توفير الموارد اللازمة، بما في ذلك إمدادات الطاقة، وكذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيادة السياسية والاجتماعية الفعالة أمر حاسم لتحفيز التقدم والتنمية إلى الأمام. إن الأساس الذي تقوم به هذه الجهود هو إنشاء إطار سياسي واضح وشامل يدرك فيه الأفراد أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة. وينبغي أن تولي هذه السياسة الأولوية للمبادرات والمشاريع الرئيسية، مع ضمان اتجاه موجه نحو تحقيق النتائج المرجوة، وقد اكتسبت السياسات التنموية أهمية متنامية في اقتصادات الدول النامية، وذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية.

أولا: مفهوم السياسات التنموية:

لا يمكن إيجاد تعريف ومفهوم واضح جامع ومانع لمفهوم السياسات التنموية، وذلك نظرا لتداخله واقترابه من بعض المفاهيم الأخرى، مثل السياسات الاجتماعية، واستراتيجيات التنمية والتخطيط،

والبرنامج التنموي، ويمكن تعريف السياسات التنموية بأنها : " جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بقضايا التنمية، وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والأهداف والمعايير والقيم التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة ، وإدارتها، ورقابتها، وتقييم نظمها وأنشطتها، من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي القائم" وبصيغة أخرى يمكن القول : أن نقل المجتمع من حالة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب اتباع الاساليب ورسم الخطط الجوهرية الكفيلة بتحقيق ذلك و ضمانه و هذه احد مفاهيم السياسات التنموية (الزعبي، 2015، ص 25) .

وتشير السياسات التنموية إلى مجموعة من الخيارات المتعمدة التي اتخذتها الكيانات الاجتماعية المعتمدة تهدف إلى تحقيق أهدافها التنموية. وتحدد هذه القرارات نطاق التنمية، والمسارات الإلزامية، والنهج التشغيلي، والأهداف ضمن إطار الأيديولوجيا الاجتماعية المهيمنة. وتشمل تنفيذ هذه السياسات إنشاء خطة شاملة تتألف من برامج متعددة ومشاريع تطوير مترابطة ومتكامل (خليل، 2010، ص 25) ، يشمل هذا المفهوم مجموعة من الخيارات المتعمدة التي تتألف من أنماط، والمناطق، والمنهجيات التي تهدف إلى تحديد أهداف التقدم الاجتماعي. هذه القرارات تنشأ من عمليات التفكير الجماعي التي تقود استراتيجيات ومبادرات التنمية، والتي تنشأ من الإطار الإيديولوجي الأساسي للمجتمع المحدد. ويهدف هذا الإطار إلى توضيح الطموحات طويلة الأجل، وتوضيح المجالات البرمجية، وتحديد الاتجاهات المتفوقة التي تحكم الهيكل التنظيمي والكفاءة التشغيلية (التابعي، 2009، ص 75)، تُعرف السياسات التنموية بأنها جهود يقوم بها للدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على العوامل الأساسية في الاقتصاد. وتشمل هذه العوامل: مستويات الدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار وقيم الاستيراد والتصدير وتوفير فرص العمل الضرورية. (خياري، رقية ، 2014، ص 15) كما تعرف السياسات التنموية بأنها المنهج العلمي أو مجموعة الأدوات التي تمكن الدولة من تحديد واقعها الحالي وتخطيط مستقبلها، وذلك من خلال الاستفادة المثلى من مواردها ومقدراتها، إذ تسعى إلى تحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة المواطنين.

ثانيا: معوقات ترشيد السياسات التنموية

التنمية في أي بلد هي عبارة عن عملية تفاعل وتناسق تحدث بين كافة مكونات الدولة ، وتسعى هذه العملية إلى تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة، والذي يحرك التنمية ويحد من سرعتها هو الفرد الفاعل الأساسي داخل أي دولة، لأنه لا وجود للتنمية بدون وجود الفرد ولا وجود للفرد دون وجود تنمية.

1) المعوقات السياسية :

الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث غالبًا ما تتسم بالاستبداد، حيث تحصر السلطة بيد نخبة سياسية أو حزب حاكم، وهذه النخب تستولي على جميع جوانب الحياة، من الاقتصاد والاجتماع إلى الثقافة، وتخدم مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، هذا الاستحواذ على السلطة يعيق التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما يثبط الحراك الشعبي.

فغياب آليات المشاركة الجماهيرية الحقيقية، إلى جانب شكلية وجود المؤسسات الديمقراطية، يخلق بيئة خصبة للاستبداد والطغيان.

وينجم عن ذلك تناقض جوهري بين السلطة الحاكمة والغلّبة من المواطنين الذين يتطلعون إلى التغيير والمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم. .(مريم ، ومريم ، 2014،ص 72).

2) المعوقات الاقتصادية: ـ

تُعد الزيادة السكانية السريعة عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بشكل عام وبعض الدول العربية بشكل خاص، عندما تتجاوز معدلات زيادة الإنتاج السنوي معدل نمو السكان، فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم الفقر في البلدان الأقل نمواً.

وتكمن المشكلة في أن هذه الزيادة السكانية الكبيرة تفرض عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن نسبة السكان العاملين في النشاط الاقتصادي منخفضة.

كما أن نقص الكوادر الوطنية الماهرة يمثل تحدياً آخر. على الرغم من ارتفاع أعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية، إلا أن هذا الرقم لا يزال دون المستوى المطلوب لتلبية احتياجات التنمية،

وتفاقم هذه المشكلة بسبب هجرة العقول إلى الدول المتقدمة، وهي ظاهرة شائعة في البلدان التي تعاني من قيود ديمقراطية.

3) المعوقات الاجتماعية:

يُعدّ قصور المشاركة الجماعية في برامج التنمية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع، و يرجع ذلك إلى سيطرة فئة معينة على مشاريع التنمية، مما يؤدي إلى محاولتها المستمرة للحفاظ على مواقعها و احتكار الامتيازات والمنفعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ القرارات المركزي على المستويات العليا دون الأخذ بالرأي والمشاركة الفعلية للأفراد في المستويات الدنيا، يعزز هذه المشكلة.

ثالثا: سبل تفعيل السياسات التنموية

تُبذل الدول جهودًا متواصلة لدفع عجلة التنمية من خلال توحيد سياساتها وأنظمتها الاقتصادية. على الرغم من مواجهة هذه الجهود مجموعة من العقبات، إلا أن الدول لم تتوقف عن العمل، بل قامت بتطوير سلسلة من الإجراءات لتفعيل سياساتها التنموية. من بين هذه الإجراءات:

الديمقراطية التشاركية. وهي مفهوم أساسي في المجتمعات الديمقراطية المفتوحة وتعتبر ركيزة أساسية للتنمية البشرية وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتُعرف الديمقراطية التشاركية بمنح المواطنين دورًا فعالاً في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم. وتعتمد هذه المشاركة الواسعة على حريات التنظيم والتعبير، فضلاً عن قدرات المشاركة البناءة.

يُعد مبدأ الديمقراطية التشاركية اليوم قضية تُهتم بها المجتمعات والدول والمنظمات الدولية على السواء، خاصة في ظل إشارة تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين لا يتمكنون من التأثير بشكل حقيقي على الأداء الاقتصادي والسياسي للمجتمعات التي يعيشون فيها (مريم، ومريم، 2014، ص 74)

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية في البلدان النامية

إنّ اعتماد الدول ما بعد الاستعمار لنماذج تنموية معيوبة، وتعثّر تلك الدول في تطبيق إصلاحات اقتصادية ناجعة، ساهم بشكل كبير في الفشل التنموي الذي تعيشه هذه الدول وما فرضته

المؤسسات المانحة من سياسات أدى إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الاصلاحية التي تهدف إلى تحقيق التنمية في الدول النامية، الأمر الذي أفضى إلى سوء تنفيذ تلك الإصلاحات وهذا بسبب ضعف الجهاز الإداري والسياسي في الدول النامية المسؤول عن تنفيذها، ما حتَّم إعادة النظر من طرف المؤسسات الدولية، لقضية التنمية، وفي محتوى المشروطية ذات الارتكاز الاقتصادي للتنمية كما كانت تتبنى، لتتحول إلى المشروطية السياسية ما أسّس نظريا للربط بين التنمية والسياسة وهو ما تجسّد في مقاربة الحكم الراشد القائم على إعادة النظر في موضوع الدولة وفي الأدوار التي يجب أن تقوم خاصة في قضية التنمية، على اعتبار أن التنمية متعددة الأبعاد لا تتضمن فقط تغيرا في الهياكل الاقتصادية، بل كذلك تغير في البنيات الاجتماعية والسياسية حيث اعتبر غياب هذا الأخير سبب فشل العديد من التجارب التنموية إذا أن هذا البعد يتضمن شقين:

الأول يتمثل في زيادة فعالية الدولة، بان تكون قادرة على توجيه مجالات النشاط الإنساني داخل حدودها، ووضع القواعد المسيرة للعمل، والسهر على متابعة تنفيذها.

والثاني فيتمثل في إتاحة أكبر قدر من الحريات للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسات العامة، وللقيام بأنشطتهم في المجالات الأخرى (بلخير، 2011، ص 75)

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

منذ استقلال الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الساحة الفكرية تهافت العديد من الباحثين السياسيين الغربيين على وضع أطر لتحليل حالة تخلف الدول النامية، وجعلها في مسار الدول المتقدمة من خلال فرض النموذج الغربي على أنه النموذج الأمثل للتنمية، فبرزت بذلك الاتجاهات المثالية، مثل كتابات سبنسر، وأميل دوركايم، وأوجست كونت الذين نظروا للتنمية على أنها عملية تطور وبالتالي كان تخلف الدول النامية مرحلة طبيعية قبل تطور هذه المجتمعات، وصولا إلى الاتجاهات المادية التي مثلتها كل من الماركسية والليبرالية والذي برز نجمهما بعد الحرب العالمية الثانية، فالأولى رأت بأن التقدم يحدث من خلال الصراع الطبقي. أما الليبرالية فرأت بأن التنمية تكون من خلال نشر قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أما في فترة التسعينات فقد برز فكر تنموي مغاير، حاول التركيز على الأبعاد السياسية في هذه العملية، من خلال مقاربة الحكم الراشد ، وهكذا فإن الحكم الراشد ترافق مع تطورات نظريات ومفاهيم التنمية والتي مرت بأربعة مراحل تطورت فيها من التنمية الاقتصادية وصولا إلى التنمية الانسانية بمعناها الشامل وهذا التطور الأخير اقترن بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتن وودز" إنّ عدم

ربط النمو الاقتصادي الذي حققته بعض الدول بتحسين عام في مستوى المعيشة لمعظم المواطنين كان له مردود سلبي. ولهذا، فإنّ تحسن الدخل القومي وحده لا يعني بالضرورة تحسناً في نوعية الحياة. وبناءً عليه، لم يعد معدل النمو الاقتصادي بمفرده كافياً للحديث عن تنمية حقيقية وتعتمد التنمية الحقيقية على عاملين أساسيين يجب أخذهما بعين الاعتبار. (زريق حليمة، 2014، ص 119)

أولهما إنّ التنمية الاقتصادية، على أهميتها السياسية، لا تُعدّ كافية وحدها لتحقيق التقدم الشامل. ينبغي دمج عناصر إضافية تشمل البعدين الاجتماعي والثقافي للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، وقد تطوّر فهم البنك الدولي لهذه الحقيقة، حيث توسعت رؤيته لتشمل قضايا توزيع الثروات وحماية الفئات المهمشة.

من جانب آخر، اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ التسعينيات بإصدار تقارير سنوية حول التنمية البشرية المستدامة، مع اعتماد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية التي تتجاوز مستوى الدخل الفردي لتشمل الجوانب الاجتماعية مثل معدلات الوفيات والولادات.

يرتكز مفهوم التنمية البشرية أيضاً على ضرورة استمرارية التقدم بين الأجيال، ويشدّد على دور الحكم الراشد كعامل أساسي في تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية شاملة. فالمنظومة الحاكمة الرشيدة هي الضامنة لتحقيق المؤشرات النوعية التي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

إن تهافت الدول على تطبيق سياسات المؤسسات الدولية، لترشيد حكمها دفعت بها أساسا لتحقيق التنمية، لذلك نحاول في هذا المطلب تحليل العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.

يُعرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد بأنه الإطار التقني الذي يُسهم في عملية التنمية المستدامة. ويركز الصندوق على الجوانب الاقتصادية للحكم، من خلال التركيز على:

* مظاهر محاسبة الحكومات: يشدد الصندوق على أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة.

* إدارة الموارد العامة: يدعم الصندوق أساليب فعالة لإدارة الأموال العامة، بما يُسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

* استقرار البنية التنظيمية للقطاع الخاص: يُؤكد الصندوق على أهمية بيئة أعمال مستقرة ومحفزة لدفع عجلة التنمية، وفي هذا السياق، يرى البنك الدولي أن الحكم الرشيد يتجلى في مسارات ممارسة السلطة، ومدى فعالية استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة (رزيق كمال، 2005، ص 12)

يُنظر إلى مفهوم الحكم الراشد على أنه نموذج إداري فعال يسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد الاقتصادية. ويرتبط هذا التصور بضرورة الإجابة على الانتقادات الموجهة للسياسات الاقتصادية التقليدية التي لم تُحقق النجاح المطلوب، والتي أدت إلى ضعف المؤسسات وعدم الاستفادة الكاملة من قدرات المجتمع.

وتكمن مبادئ الحكم الراشد في تحقيق التوازن بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تعتبر هذه المكونات الثلاث حجر الزاوية لبناء نظام إدارة فعال. وتؤكد الدراسات الحديثة على أهمية هذه المبادئ الثلاثة: المساءلة، والشفافية، والرؤية الاستراتيجية، في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك، يُعتبر الحكم الراشد ركيزة أساسية لنجاح أي عملية تنموية، حيث يعمل على تعبئة كافة قدرات المجتمع وتوظيفها بشكل فعال من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

العلاقة الوطيدة بين الحكم الراشد والتنمية

يُعتبر الحكم الراشد ركيزة أساسية لِنجاح عملية التنمية، حيث يتكاملان في علاقة وثيقة ومتبادلة.

ويمكن تحديد عناصر الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية من خلال:

أولاً: تطبيق الديمقراطية الحقيقية القائمة على مبدأ المشاركة الفعالة في إدارة شؤون الدولة، مع ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل عادل وفعال.

ثانياً: الالتزام الكامل بالمعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، مع التأكيد على مبادئ المساواة وعدم التمييز وعدم تقليص هذه الحقوق أو انتهاكها.

ثالثاً: تشجيع وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وتسهيل إجراءات تأسيسها وتفعيل دورها في الحياة العامة، بما يسهم في تعزيز المشاركة المدنية ومساءلة الحكومة.

رابعاً: الالتزام بسيادة القانون وحماية استقلالية القضاء، مع ضمان إجراء محاكمات عادلة لجميع المواطنين أمام قضاة مستقلين ومحاكم مختصة.

خامساً: إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة ومسؤولة، خاضعة للرقابة العامة من قبل المجتمع المدني، وتكليف مؤسسات حكومية مؤهلة لإدارة موارد الدولة بكفاءة ومهنية عالية.

سادساً: تنفيذ نظام لامركزي للحكومة، بتوزيع السلطة على مختلف مناطق الدولة، مع ضمان مشاركة فاعلة لأفراد المجتمع في هذه المناطق، واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتعزيز الرقابة العامة على عمل الحكومة (رزيق كمال، 2005، ص 13)

.

المبحث الثالث

الحكم الراشد والسياسات التنموية.. تجارب دولية ناجحة

لقد اعتمدت المؤسسات المالية الدولية على مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق الاستفادة الأمثل وتوزيع عادل للموارد الإنتاجية. هذه السياسات أثبتت فاعليتها مقارنة بالاقتصادات التي صيغت في تلك الفترة وأُفرضت على الدول النامية، إلا أن الأزمة الرأسمالية التي شهدها العالم خلال سبعينيات القرن الماضي، إلى جانب الجدل الفكري الذي دار حول أسبابها وتفسير ظواهر التضخم والركود، أدى إلى ظهور تيار فكري جديد في النظام الرأسمالي يُعرف باسم "التيار النقدي"، ويُعدّ الاقتصادي" **فريدمان ملتون** " **FriedmanMelton** أحد أهم رموز هذا التيار، والذي ينسجم مع المدرسة النيوكلاسيكية.

يتبنى هذا التيار المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي، من بينها الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد على اقتصاديات العرض، كما يُولي هذا التيار أهمية كبيرة للنقود في معالجة التضخم، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى اعتماد سياسات التصحيح لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات. (منصور، علي احمد، والصنفي، 2010، ص 375)

في سياق متصل، بدأت النظرة إلى الدولة والقطاع الخاص تتجه نحو التكامل بدلاً من المنافسة. ويشكل هذا النهج الجديد، الذي يُعرف بالحكم الرشيد، دعوةً لإعادة النظر في كفاءة الدولة، وتفعيل دور المؤسسات، والتركيز على مبادئ الحكم الجيد، وهي جوانب أهملتها الليبرالية الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي، الذي كان في أواخر السبعينيات وأواخر الثمانينيات يدافع عن افتراضات الليبرالية الجديدة، انتهى من عقد الثمانينيات إلى التركيز على بناء القدرات الهيكلية للدولة. ثم تطرق إلى أفضل تقسيم للعمل بين الدولة والقطاع الخاص في بداية التسعينيات، قبل أن يؤكد على أهمية دور الدولة في نهاية التسعينيات، ويمثل مفهوم الحكم الرشيد انعكاساً لهذه المحاولات التوفيقية التي تسعى إلى إعادة تعريف دور الدولة، حيث لا يعني الحد من هذا الدور بل إعادة النظر فيه من خلال تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني (مجناح، والي، 2021)

المطلب الأول: التجربة التنموية في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا نموذجًا ناجحًا لما يُعرف بـ "المعجزة الآسيوية"، فقد حققت قفزات تنموية كبيرة في جميع المجالات، وخصوصًا على الصعيد الاقتصادي، بدأت هذه النهضة في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وتبلورت ملامحها بشكل واضح خلال تسعينيات القرن نفسه. (عباش، 2019، ص 8) وتعتبر تجربة ماليزيا رائدة في العالم، فقد استطاعت من خلالها ان تنتقل بالمجتمع والاقتصاد الى الريادة. وكان ذلك بفضل القيادة الرشيدة والنظرة الاستراتيجية التي استوحاها القادة السياسيين بزعامة الدكتور مهاتير مُحَمَّد (1981 ـ 2003)، من النماذج التنموية الناجحة خاصة اليابان منها، والتي تعتبر الفرد محورها من خلال التركيز على القيم الأخلاقية في العمل، واستخلاصها وتوظيفها في عملية تنمية الرأسمال البشري ومنها تحقيق التنمية الشاملة.

وقد استطاعت ماليزيا تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية هائلة مكنتها من أن تصبح نموذجاً تنمويا قابلا للتصدير من خلال ترجمتها للقيم الإسلامية في شكل خطط وسياسات تنموية رائدة ففي العام 1981 م وهي السنة التي تولي فيها مهاتير مُحَمَّد رئاسة الوزراء في ماليزيا وهو رابع رئيس وزراء، كان الاحتياطي النقدي لماليزيا يبلغ (3) مليار دولار ليصبح في العام 2003م

وهي السنة التي ترك فيها السلطة طواعية وبإرادته مع مطالبة الشعب ببقائه في السلطة والحكم (98) مليار دولار أما نسبة الفقر فلم تتعد ال 4% خلال فترة حكمه، ولم تزد نسبة البطالة عن2% ولقد كانت ماليزيا دولة زراعية تعتمد على المطاط وزيت النخيل لتتحول لدولة صناعية من الطراز الأول وبها 15 ألف منشأة صناعية وبها 2 مليون وظيفة لتساهم الصناعة بنسبة 90% من الناتج المحلي، وارتفعت قيمة الصادرات من 15 مليار (1981) إلى 200 مليار (2003) وبلغت نسبة صادرات السلع المصنعة 85%، وكان دخل الفرد السنوي 600 دولار (1981) ليصبح عشرة آلاف دولار في العام (2003).

وهذا نتيجة تجربة الحكم الراشد التي شهدتها البلاد في فترة حكمه (1981ـ2003) ومنذ سنة 2003 والبلاد تشهد موجة من الفساد نتيجة القيادة الفاسدة التي تولت السلطة حتى بلغ اجمالي الدين 248 مليار في سنة (2018) ليعود في العام (2022) من جديد ويصبح رئيسا للوزراء ليحاول القضاء من جديد على الفساد وإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو في سن 92 عاما بعد أن شهد ما بناه ينهار.

المطلب الثاني: التجربة التنموية في سنغافورة:

تهدف سنغافورة إلى تحقيق نوعا فريدا من الحكم الرشيد، من خلال التركيز على إقامة بنية قوية قائمة على القواعد والأنظمة والآليات الفعالة، فضلاً عن دور المؤسسات الرقابية في ضمان الشفافية والمساءلة. وتتمثل الحوكمة في سنغافورة في الطريقة التي تدير بها الحكومة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، وكيفية اتخاذها للقرارات وتنفيذها بفعالية، إلى جانب قدرتها على تطبيق القوانين ومراقبة أداء القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تركز الحوكمة على وجود آليات المساءلة والمشاركة المجتمعية والقدرة على التنبؤ بأوضاع الاقتصاد والمجتمع بالإضافة إلى الشفافية في معالجة الأمور. والحكم الرشيد في سنغافورة ينبع من تداخل أدوار الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون فيما بينهم. وتؤمن سنغافورة بأن استخدام الحكم الرشيد والحوكمة يمكّن الدولة من تحقيق التقدم والنهضة الشاملة سواء كانت دولة كبيرة أو صغيرة، سواء كان لديها موارد كبيرة أو صغيرة، ومهما كان موقعها الجغرافي. وتتمتع سنغافورة عمليا بتطبيق ثلاث مبادئ من مبادئ الحوكمة وهي القيادة وتعنى اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، والعمل من أجل العمل أي أن القدرة والكفاءة ومجهود العمل هو أساس الترقي والوصول إلى المناصب العليا القيادية وليس الثروة والمكانة والخلفية الاجتماعية، والنزاهة وهي التزام طريق الصواب والنزاهة في تأدية الأعمال. وتقاس الحوكمة من خلال تقارير دولية أهمها تقرير البنك الدولي عن مؤشرات الحوكمة على مستوى العالم حيث يقيس مؤشرات المساءلة والتصويت في الانتخابات و الاستقرار السياسي وغياب العنف ،وكفاءة الحكومة ، وجودة الأطر التنظيمية ، وحكم القانون ، والرقابة والسيطرة على الفساد ، وتقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي يقيس مؤشرات مثل حقوق الملكية ، والأخلاق والفساد ، وأداء القطاع العام ، والأمن، والسياسات الاقتصادية ، والسياسات البيئية ، ونوعية الديمقراطية السائدة بنظم الحكم ، والأطر القانونية لمكافحة الفساد والتنفيذ العملي للرقابة وإنفاذ القوانين.(علي ، 2017) ، وتوضح الأرقام التالية مدى نجاح التجربة التنموية في سنغافورة (اقتصاد سنغافورة، الموسوعة الحرة من ويكبيديا) والتي تميزت بقيادة حكمية وراشدة جعلت من الدولة تحتل تراتبية عالية وهي أيضا تقودها قيادة مسلمة مثل ماليزيا فحليمة يعقوب تتولى الرئاسة في سنغافورة منذ العام

2017 وقد كانت رئيسا للبرلمان منذ يناير 2013 وحتى عام 2017 عندما خاضت الانتخابات الرئاسية.

موقف سنغافورة الاقتصادي:

حققت سنغافورة تقدماً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية، حيث احتلت:

* المرتبة الأولى عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال التجارية منذ عام 2012، وفقاً للبنك الدولي.
* أكثر الدول تنافسية على مستوى العالم، بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، من بين 118 دولة.

كما تميزت سنغافورة بمؤشرات اقتصادية قوية:

* المرتبة الخامسة عشرة من حيث الدين الخارجي بين 202 دولة (مارس 2017).
* المرتبة السادسة من حيث جودة المعيشة بين 111 دولة (2013).
* المرتبة العاشرة في الاحتياطي النقدي الأجنبي من بين 121 دولة.

وتحافظ سنغافورة على مكانة مرموقة في الناتج الإجمالي:

* المرتبة 36 في الناتج الإجمالي الاسمي، وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
* المرتبة الثالثة في الناتج الإجمالي للفرد، وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع سنغافورة بمستوى عالٍ من التنمية البشرية:

* المرتبة التاسعة في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة.
* المرتبة العاشرة في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي.
* المرتبة الثالثة في مؤشر التنافسية العالمية.

مع ناتج محلي إجمالي يبلغ 364 مليار دولار أمريكي، تحتل سنغافورة الرتبة الـ24 عالمياً.

المطلب الثالث: التجربة التنموية في رواندا:

رواندا: نموذج للنهوض الاقتصادي

تقع جمهورية رواندا، دولة صغيرة في شرق إفريقيا، على ضفاف البحيرات العظمى. وتبلغ مساحتها 26,300 كيلومتر مربع، ويقدر عدد سكانها بـ 13 مليون نسمة. يتكون المجتمع الرواندي من عدة عرقيات، حيث يشكل الهوتو نسبة 80%، والتوتسي 10%، والبقية تمثل أقليات من التوال والأقزام، على الرغم من غياب الموارد الطبيعية الكبيرة مثل النفط والمعادن النفيسة، ومن آثار الصراعات القبلية

التي خلفت عشرات الآلاف من الضحايا وعمّقت الانقسامات الاجتماعية، إلا أن رواندا نجحت خلال العقدين الماضيين في تحقيق تقدّم اقتصادي ملحوظ.

بفضل رؤية حكومية واضحة، استطاعت رواندا الخروج من وطأة الحرب الأهلية، وتأسيس بيئة سلمية قائمة على التعايش والتسامح. وقد ترجمت هذه الرؤية إلى إنجازات تنموية ملموسة خلال السنوات الأخيرة، حيث حققت رواندا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تفوقت في بعض الفترات على دول كبرى مثل الصين والهند. ففي عام 2018م، بلغ معدل النمو 8.6% بعد أن كان 6% في العام السابق. وتوقعات تشير إلى استمرار هذا الأداء القوي في عام 2019م حيث من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 7.8%، كما تحسنت رواندا بشكل ملحوظ في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث احتلت المرتبة 29 عالمياً والمركز الثاني إفريقيا في عام 2018م، بعد أن كانت في المركز 41 عام 2017م. هذا التقدم دفع شركة فولكس فاجن العالمية إلى اختيار رواندا مركزاً لصناعة وتوزيع السيارات إلى شرق إفريقيا، حيث تم إطلاق أول سيارة منتجة محلياً في الأسواق مؤخراً.

إن تجربة رواندا تُعد نموذجاً يُحتذى به للدول النامية التي تسعى للنهوض الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستثمار في السلام والأمن والاستقرار (مجناح، والي، 2021).

تُمثل رواندا نموذجًا مُلهمًا للنهضة الاقتصادية والوحدة الوطنية، حيث نجحت شركةOne We بعد تجربة حرب أهلية دموية وإخفاقات اقتصادية في تحقيق قفزات نوعية في مختلف المجالات .

وبعد تولي الرئيس بول كاغامي السلطة، أطلقت الحكومة خطة شاملة لتطوير البلاد على المدى

المدى القصير: التركيز على تكوين الثروات وتقليل القصير والمتوسط والبعيد، وشملت هذه الخطة الاعتماد على المعونات الخارجية من خلال إصلاحات ضريبية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

المدى المتوسط: التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات، من خلال تطوير التعليم والتكنولوجيا

المدى البعيد: تشجيع المبادرة الخاصة وخلق طبقة وسطى قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

واستندت هذه الخطة على عدة عوامل رئيسية

تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع: قلصت الحكومة الوقت اللازم لتأسيس نشاط تجاري من 43 يوما إلى 4 أيام، وأصبحت الإجراءات اللازمة لإنشاء مشروع لا تتجاوز الست ساعات

إصلاحات في النظام الضريبي: تمّ اعتماد نظام ضريبي إلكتروني شفاف ومُتكامل، مما ساعد على الحد من الفساد وتشجيع الاستثمار

وطنية لمكافحة الفساد في عام 2012، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مبادرات مكافحة الفساد: أطلقت الحكومة مبادرة نتج عن هذه الجهود إنجازات اقتصادية ملحوظة تمثلت في: ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كما أنتجت رواندا نموذجًا يُدرس في مجال كبير وخلق فرص عمل جديدة وتحسن في مستوى المعيش المصالحة الوطنية، حيث تمّ اعتماد نظام "غاتشاتشا" الذي يعتمد على المحاكم الشعبية لتسوية القضايا المتعلقة بالعنف والاضطهاد وتبقى تجربة رواندا دليلا على أن التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية هما أمران مترابطان، وأن الإرادة السياسية والالتزام بالشفافية والمشاركة المجتمعية هما أساسا لبناء مجتمع آمن ومزدهر. عهدها (موشومبا، 2015، ص 95

خاتمة

شهد القرن العشرين تحولات اقتصادية وسياسية هامة أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة في الساحة الدولية، ومن أبرزها مفهوم "الحكم الراشد". عرّفه البنك الدولي بأنه "طريقة تستخدمها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة"، على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ هذا المفهوم، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه وتسيير شؤون الدولة والمجتمع بشكل فعال، ويرجع ذلك إلى سوء التخطيط والتطبيق، بالإضافة إلى غياب ثقافة المسؤولية وضعف الكوادر القيادية. إن الحكم الراشد هو فلسفة تسعى إلى ضمان حاجيات المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية، التي تعتبر ركيزة أساسية له. يتحقق ذلك من خلال: الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدل والمساواة والمشاركة الفعالة في تحقيق التنمية

وتهدف الدول إلى تطبيق معايير الحكم الراشد من خلال ضمان العدالة والمشاركة والمساءلة والرقابة، فضلاً عن الشرعية في التمثيل وتكريس الديمقراطية. ويشمل ذلك تعاون فاعلين رئيسيين: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تتجلى العلاقة الوطيدة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في سعيها إلى إصلاح الحكومة، ومكافحة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

1) يعتبر الحكم الراشد أساس تحقيق التنمية وذلك من خلال قدرة هذه الفلسفة على إشراك كافة فواعل الحكم الراشد بدءا من الدولة التي تعمل على توفير البيئة القانونية والمواتية والقطاع الخاص يكون عن طريق توفير الوظائف والدخل، وأما المجتمع المدني فيشمل التفاعل السياسي والاجتماعي. أي أن الحكم الراشد هو العامل المهم الذي باستطاعته إحداث التوازن بين الفواعل الثلاث قصد تحقيق تنمية اقتصادية بل شاملة ومستدامة.

2) هناك علاقة تكاملية تفاعلية بيت الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان والمساءلة، والمحاسبة، والشفافية ،والمشاركة ..... الخ، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر على الموارد الطبيعية والبيئة والمناخ الملائم الذي يسهل ويساعد على استغلالها، والتي لا يمكن تجسيدها إلا في ظل دولة قانون تولي أهمية كبيرة لمسألة الرقابة، والمحاسبة، والمسالة على كافة المستويات سواء تعلق الأمر بالطبقة الدنيا أو العليا مع ضمان حقوق كل الأطراف عن طريق نشر وتعميم مبدأ حق المشاركة في تسيير الموارد تحت راية المساواة وتكافؤ الفرص. وهذا ما يكفله الحكم الراشد وجاء ليجسده على أرض الواقع.

ثانيا: التوصيات:

1) من أجل الاستفادة الفعالة من إمكانات الإدارة الجيدة في دفع التنمية المستدامة، فمن الضروري رفع الفهم العام لهذا المفهوم وإعلان المعايير والمبادئ الأساسية داخل المؤسسات الحكومية. وهذا سيسمح للمواطنين بتنفيذ تأثير أكبر على عمليات اتخاذ القرارات العامة، وبالتالي تخفيف السيطرة على أي مجموعة أو فئة أو حزب أو كيان قبلي في تشكيل هذه القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، يلعب الإدارة الجيدة دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد وتعزيز المثل المثالية الديمقراطية، مما يساهم في نهاية المطاف في خلق مجتمع أكثر عدالة .

2) تعزيز فهم واسع النطاق بين الثقافات والمجتمعات المختلفة و لأهمية الإدارة الفعالة على الصعيد العالمي، من الضروري إطلاق نقاش مبني على الحقائق والمسؤولية داخل وسائل

الإعلام المحلية والمنصات الثقافية والدوائر الأكاديمية، وينبغي أن يؤكد هذا المناقشة على الحاجة الحاسمة إلى استيعاب مبادئ الإدارة الجيدة خلال هذه الفترة الحاسمة لإعادة الإعمار المؤسسي مع التأكيد على أهميتها وضرورتها

3) تعزيز التفاهم الواسع بين المواطنين فيما يتعلق بمبادئ وأهداف الإدارة الفعالة، ومعاييرها الأساسية وقيمها، ومعنى تنفيذها في مختلف القطاعات، بما في ذلك الوكالات الحكومية والشركات الخاصة والمنظمات المدنية والمؤسسات الاجتماعية، ستقود الدولة المبادرات والتعاون مع المنظمات المدنية والمؤسسات التعليمية والكيانات الدينية. وسوف تتحمل هذه الأطراف مسؤوليات منفصلة، وسوف تساهم في نهاية المطاف في جهود متماسكة تهدف إلى تعزيز المواطنة المعلنة والمشاركة المسؤولة في الحياة العامة

مصادر ومراجع

اقتصاد سنغافورة، الموسوعة الحرة من ويكبيديا

بلخير آسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق رسالة ماجستير جامعة يوسف بن خدة –الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2010 ـ 2011 م

التابعي، كمال، مقدمة في علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة، 2009.

خليل، مني عطية، العولمة والسياسة الاجتماعية المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010

خوجة، مريم، شاوي، مريم، السياسات التنموية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2013 ـ 2014

د. مجناح آمال، والي فايزة، مقاربة الحكم الراشد. مدخل لتحقيق التنمية في إفريقيا: رواندا نموذجًا، صحيفة أخبار المدينة الجزائرية، 25 يوليو 2021.

دواي، سهام، الحكم الراشد وأثره في تجفيف منابع التطرف، منتدى العلماء، الطبعة الأولي، 2018م.

رزيق كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد الخامس والعشرون، نوفمبر 2005

رقية، خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَمَّد خضير، بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2013ـ 2014م.

الزعبي، علي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد (41) مايو 2015م.

زغيشي، مصطفي، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2019 ـ 2020

شعراوي، سلوى، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكالية نظرية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 249، نوفمبر 1999م.

صابر، نوري، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ـ أم البواقي ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2019 ـ 2020.

عباش، عائشة، والدسوقي، نها (أشراف وتنسيق) أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات. الأسس. الآفاق (مجموعة باحثين)، المركز العربي الديمقراطي، برلين، المانيا، الطبعة الأولى، 2019.

عزي، الأخضر، جلطي، غانم، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة العدد 27، 2006 م (موقع جمعية الشفافية الكويتية)

عزي، الأخضر، جلطي، غانم، قياس قوة الدولة من خلال الراشد، اسقاط على تجربة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005م.

علي، سمير زين العابدين، التجربة السنغافورية وكيفية الاستفادة منها، الحوار المتمدن، العدد 5604 بتاريخ 2017.08.09 م.

كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006م.

المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة 2004م.

معجم لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت لبنان، (د. س. ط) المجلد الثالث.

منصور، علي حافظ والصفني، أحمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1996/1995م

موشومبا، يونس، رواندا من الاقتتال إلى التعايش السلمي، قراءة في الاحداث، الأسباب، النتائج، مجلة قراءات أفريقية، العدد 25، سبتمبر 2015